الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي – ميلة

معهد الآداب واللغات

ميدان اللغة والأدب العربي

ظاهرة الإعراب بين القدامى والمحدثين

– دراسة وصفية لآراء أبرز النحاة –

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الليسانس LMD

(تخصص اللغة العربية)

إعداد الطلبة :

زينة بن عراب

مريم غرزولي

سلمى برباش

إشراف الأستاذ :

سليم عواريب

السنة الجامعية : 2010 - 2011م

- **مقدمــة:**

تعدُّ قضيّة الإعراب من أبرز القضايا في الدراسات اللغويّة، ذلك لأن الإعراب سمة تتصف بها اللغات البشريّة جميعًا، على اختلاف تراكيبها، بالرغم من أن بعض الباحثين والدارسين قد رأى أن الإعراب يختص بالعربية دون سواها.

إذ شرف الله سبحانه وتعالى لغتنا العربية وجعلها لغة آخر الكتب السماوية المقدسة، مما ألزمها الدقة والوضوح والابتعاد عن الغموض واللبس في المعاني، وحتم عليها الخضوع لظاهرة لغوية فريدة مكنت من وضعها في الإطار المناسب والمعنى المراد، فكانت ظاهرة الإعراب الضابط الوحيد الممكن اعتماده مرجعا رئيسا في اللغة العربية، فلاقت من العناية والاهتمام ما يفوق التصور، والتف حولها العلماء والدارسون في كل زمان ومكان، منذ أن نزل القرآن على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وخاصة، فألفوا في العربية كثيرا من الدراسات، لكن بعض تلك المؤلفات لم يخلُ من الغموض، وكأنه –من لبسه– مجموعة من الطلاسم، وركاما من الحواشي والهوامش التي فاقت في حجمها المتون، فغابت عن النحو في تلك الكتابات المفاهيم المتعلقة بالاستعمال في السياقات المتنوعة.

وإشكال البحث يتمثل في الأسئلة الآتية: ما هو الإعراب عند كل من القدامى والمحدثين؟ وما أقسامه وعلاماته وحركاته؟

لقد اعتمدنا في مسألة الإعراب عدّةَ مصادرَ ومراجع، تنوعت بين القديم منها والحديث، أهمها كتاب الخصائص لابن جني، وكتاب شرح مفصل لابن يعيش، والمغني اللبيب لابن هشام، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، وكتاب العربية والإعراب للمسدي، وكتاب في النحو العربي نقد وتوجيه للمهدي المخزومي، واللغة العربية معناها ومبناها، وكذلك النحو الوافي لعباس حسن.

أما منهج البحث فاعتمدنا المنهجين؛ الوصفي والمقارن.

وقسمنا الموضوع وفق خطة البحث إلى مقدمة وفصلين، ثم خاتمة، أما الفصل الأول فقد كان فصلا تمهيديا، نتناول ظاهرة الإعراب، وأثرها في المعاني، ثم نظرية العامل، وأما

الفصل الثاني فنعرف فيه بالإعراب لغة واصطلاحا، ثم نتحدث عن علاماته وأقسامه ورأيهم القدامى والمحدثون فيه

غير أن هذه الدراسة لم تكن سهلة إذ تعرضنا فيها إلى الكثير من الصعوبات منها نقص المصادر والمراجع التي تتحدث عن ظاهرة الإعراب بالتفصيل عند كل من القدامى والمحدثين.

- **مدخل إلى ظاهرة الإعراب :**

إن الحديث عن ظاهرة الإعراب في اللغة العربية مرتبط ارتباطا وثيقا بالشعر الجاهلي، وله جذور ممتدة فيه باعتباره أقدم نص عربي معرب فصيح، حتى إن أخذنا بنظرية طه حسين التي فحواها أن« معظم هذا الشعر منحول موضوع »، بالرغم من ترك معظم هذا الشعر والإبقاء على بعضه، والذي قد أسهم في تمثيل اللغة العربية بعد أن كمل نضجها واستوى عودها، وقد كان هذا الشعر موزونا ومقفى، ووزنه أو تفعيلاته العروضية تقوم صحتها وسلامتها على الإعراب من تنوين وحركة وسكون، إذ لا يمكن قراءة هذا الشعر دون كسر إذا أهملنا إعرابه، وبالطبع فان هذه الصورة؛ صورة الشعر الجاهلي، لا بدّ أن تسبقها صور أخرى للغة العربية، سواء أكانت ناقصة أو بدائية، ولا بدّ أن تكون أيضا تلك الصورة هي آخر حلقة في سلسلة التطورات اللغوية متضمنة الرقي الإعرابي[1].

وفي هذا الصدد الجاحظ يقول: « أما الشعر فحديث الميلاد صغير السن أول من نهج سبيله وسهل الطريق إليه امرؤ القيس بن حجر ومهلهل بن ربيعة ... فإذا استظهرنا الشعر وجدنا له –إلى أن جاء بالإسلام– خمسين ومائة عام، وإذا استظهرنا بغاية الاستظهار فمائتي عام» [2]

من خلال القول يتبين لنا أن الشعر حديث النشأة، حيث يرجع معظم العلماء تاريخ ظهوره إلى مائتي عام قبل البعثة المحمدية على يد كل من امرئ القيس ومهلهل بن ربيعة وآخرين، وإذا تتبعنا مظاهر الإعراب في اللغة العربية التي سبقت الشعر الجاهلي فان نقطة البدء عندنا هي اللغة السامية الأم باعتبارها هي اللغة العربية نفسها، فالإعراب الكامل فيها يظهر إذا تتبعنا منهج المقارنة اللغوية وتتضح لنا اللغات الأمهات التي كانت تتميز بالإعراب، فالسنسكريتية واليونانية واللاتينية كانت– كما

---

(1)– ينظر احمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القران الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983م، ط 1، ص 4

(2)– الجاحظ : الحيوان ، تح : ع الإسلام هارون ، طبعة الحلي ، 1958 م ، ج 1 ، ص 74

يقال– لغات معربة، فما مظاهر الإعراب؟ وما هي آثاره في لغة ما قبل الشعر الجاهلي؟ فنحن لا نملك الآن من هذه المظاهر، وتلك الآثار إلا النقوش التي عثر عليها مبعثرة في الديار السامية والتي تمثل لهجات قديمة[1].

• **النقوش:** يعد سكان البوادي الواقعة في قلب شبه الجزيرة العربية بين الشمال والجنوب، وهم العرب الذين انطلقت منهم الحضارة العربية التي نعرفها واللغة الفصحى التي ورثناها، وقد سبقناها هذه اللغة الفصحى نقوش تمثلت في لهجات عربية قديمة، ومن أشهر هذه النقوش «نقش النمارة» الذي عثر عليه بالشام والذي يعطينا صورة واضحة عن آثار الإعراب الذي تطور وأصبح كاملا في اللغة العربية، وقد كتب شاهدا القبر مالك من الملوك اللخمين يسمى امرئ القيس بن عمر، ولنبين ما في هذه النقوش من آثار للإعراب اخترنا ثلاث أمثلة من النقوش الخمسة لتوضيح ذلك:

(تى نفس مر القيس بر عمرو ملك العرب كله دو اسر التج . وملك الأسدين ونزارو وملوكهم وهرب مذحجو عكدى وجا. يزجي في جبح نجرن مدينت شمر وملك معدو ونزل بنيه) .

وقبل أن نبين ما فيها من آثار للإعراب يحسن بنا أن نوضح معناها (هذه نفس {جسد}امرئ القيس بن عمرو، ملك العرب كلهم، الذي عقد التاج. وملك الأسدين {قبيلتي أسد} ونزارا وملوكهم وشتت مذحجا بالقوة، وجاء باندفاع في مشارف نجران مدينه شمر وملك معدا وولى بنيه)[2]

فأما السطر الأول فليس فيه أثار للإعراب .

وفي السطر الثاني نلاحظ (ملك الأسدين)؛ فهذه الكلمة مفعول به ونصبها بالياء لأنها مثنى، ولم يقل(الأسدان) وبالرغم من أن (نزارو) معطوف على المفعول به، فإن

(1)– ينظر احمد سليمان ياقوت : ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، ص 4–6

(2)– المرجع نفسه ، ص 6–7 ، وينظر الجاحظ –الحيوان ، ج1 ، ص 44

النقش قد ابقي الواو بها علامة على أنها من الأعلام المعربة، وأما الأسماء المبينة فكتبوها بلا واو في أخرها، وربما يكون العرب قد أخذوا هذه الواو بعد ذلك من الخط النبطي فألحقوها بعمرو فرقا بينه وبين عمر .

وفي السطر الثالث نجد (ملك معدو) دون تنوين النصب أيضا، وألحق الواو ليلا على أنها مفعول به، فنصبت بالياء بنيه، وفيها ملاحظتان؛ الأولى: نصب بنيه على أنها مفعول به، فنصبت بالياء لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم.

أما الملاحظة الثانية: فهي حذف النون من المضاف، فالأصل ببنيه، فلما حذفت النون صارت بنيه، وهذه القاعدة حذف من المضاف من القواعد العربية الهامة[1] .

لم تكن الحروف العربية مشكلة حتى سنتي خمسة وأربعين وأربعة وخمسين للهجرة، وبالتحديد حتى تاريخ هذه الرواية التي يجمع أكثر من مرجع عليها، ذلك أن أبا الأسود الدؤلي سمع رجلا ذات يوم يقرأ قال تعالى: «إن الله بريء من المشركين ورسولِه» بكسر اللام، فبعثه ذلك إلى وضع نقط الإعراب، واختار كاتبا من عبد قيس، وقال له: خذ مصحفا، وسبق يخالف لون المداد، فإذا رأيتني فتحت شفتي بالحرف فأنقط واحدة فوقه، وإذا كسرتها فأنقط واحدة أسفله، وإذا ضممتها فاجعل النقطة بين يدي الحرف، فان تبعت شيئا من هذه الحركات غنة فأنقط نقطتين[2] .

فابتدأ أبو الأسود القراءة حتى على آخر المصحف، والكاتب يضع النقط بمداد يخالف لون المداد، الذي كتب به الآيات، فنلاحظ من خلال القول أن هذه النقط إذن هي أول رمز للحركات الإعرابية إذ عمل بها الناس في ذلك الوقت[3]، وداموا على استعمالها في كتاباتهم فكانوا يضعون نقطة فوق الحرف دلالة على الفتحة ونقطة من أسفل الحرف دلالة على الكسرة، وبوضع نقطة عن شمال الحرف دلالة على الضمة، وعدم

---

(1)- ينظر احمد سليمان ياقوت : ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاته في القران الكريم ، ص 8

(2)- ينظر المرجع نفسه ، ص 48- 49

(3)- ينظر المرجع نفسه، ص 50

وضع أي شيء على الحرف دلالة على السكون فبواسطة هذه الحركات يمكننا التمييز بين الفعل والفاعل والمفعول به وغيره[1] كما نجد أن لهذه الحكات دور في أداء وظيفة المعاني.

- **أثر الإعراب أو الحركة الإعرابية في المعنى:**

لا يمن إنكار أن الإعراب أو حتى الحركة الإعرابية لها دور فعال في أداء وظيفة المعاني داخل الجملة، فمن المعلوم أن أية جملة تتكون من مسند ومسند إليه، فهذه القرائن على اختلافها تشكل لنا جملة والحركة الإعرابية من كل هذه القرائن ووظيفتها داخل السياق، وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في قوله: « ينتقي لك من علم الإعراب خالصه ولبه»[2] وهذا يعني أن الحركة الإعرابية تحدد وظيفة الجملة داخل السياق .

إضافة إلى ذلك فالحركة الإعرابية تستطيع الكشف عن غموض الألفاظ وتوظيفها داخل الجملة، وقد أقر ذلك محمد خير الحلواني بقوله: «إن الألفاظ تظل علقة في الوجهة الوظيفية التوجيهية، حتى يكون الإعراب فيوضحها ويكشفها»[3] أيضا فالحركة الإعرابية أو الإعراب يدل السامع أو القارئ على موقع القرائن في الجملة، كموقع الفاعلية أو المفعولية أو حتى التميز وغيرها، ففي قوله تعالى: «إنما يخشى الله من عباده العلماء»[4] فالحركة الإعرابية وهي الفتحة في لفظ الجلالة –الله– هي التي بينت أن الخشية خاصة من العلماء ، فرفعت الحركة الإعرابية عن اللفظ الغموض واللبس.

---

(1)– ينظر احمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاته في القران الكريم ص 49

(2)– عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني (تح) سعد كريم الفقي ، ط 1 ، دار اليقين، 2001م، ص 52

(3)– بكري عبد الكريم : أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، دار الكتاب الحديث ، ط1 1999م ص 169

(4)– سورة فاطر : آية 28

ومن وظائف الإعراب كذلك توجيه العام للكلام أي تبين مقصدية القول من الجملة، فالمعروف أن أية جملة لها معان عدة والحركة الإعرابية تحدد معناها داخل الكلام وتبرر مقصدية الكلام من الجملة الآتية: «ما أحسن زيد»؛ فهي لها معان عدة مختلفة حيث ذهب –محمد حماسة عبد اللطيف– إلى أنه « لا تستطيع التفريق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب»[1] فلو كانت هذه الجملة معربة لأدركنا معناها ووظيفة كل عنصر تحتويه هذه الجملة، وبالرجوع إلى دلالة الحركة الإعرابية على المعاني وبالضبط على تحديد موقع كل لفظ ووظيفتها ضمن كل جملة، يقول أبو القاسم الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعتريها المعاني فتكون فاعلا ومفعولا ومضافة إليه ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على الفعل له وبنصب عمر على أن الفعل ما لم يسمى فاعله وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسموا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أراد وذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني»[2]، نخلص من خلال هذا القول إلى أن الحركة الأعرابية هي التي أزالت غموض الأسماء في الجملة فقد وضعت الضمة لمعرفة الفاعلية والفتحة لمعرفة المفعولية وحددت معنى كل واحدة داخل الجملة بعدما كانت تشترك في الوظيفة، وبها كذلك استطاع النجاة التقديم والتأخير دون اختلاط في وظيفة كل عنصر داخل الجملة[3].

- **الإعراب ونظرية العامل :**

---

(1)– محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، دار الفكر العربي ، دار الطباعة ، ص 215

(2)– الزجاجي : الإيضاح في علل النحو (تح) مازن المبارك ، دار العروبة ، د ط ، ص 69–70

(3)– ينظر المرجع نفسه ، ص 70

لقد ذهبت النحاة العرب إلى أن العامل في البداية كان ضربا من التعليل أي علة في النحو وهو البرهان أو الحجة، وهذا ما ذهب إليه الخليل بن احمد الفراهيدي، عندما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، « فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: أن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وان لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فان أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وان تكن هناك علة له فمثلى»[1] .

ولهذا كان الأغلب من الناس يلجأ إلى التعليل من أجل التوضيح والإفهام، وبذلك اختلفت العلل انقسمت إلى ثلاثة أقسام وكان ذلك من تقسيم الزجاجي، وهي علل تعليمية وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فمن خلال القول نخلص بأن اللجوء إلى التعليل يكون لأجل التوضيح، ولهذا يقول بعض النحاة العرب بأن العامل في بدايته كان ضربا من التعليل، كما اعتبروا أن أي تغيير يطرأ على آخر الكلمة المعربة، هو بفعل العامل الذي له ارتباط وثيق بالإعراب وعلاماته من ضمة وفتحة وكسرة [2].

وفي هذا الصدد يقول سبويه: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناءه يزول عنه لغير شيء أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»[3].

فنلاحظ من خلال هذا القول أن لكل عامل من العوامل أثرا في اللفظ، كما أن للحركة الإعرابية من اثر في الحرف الأخير من الكلمة المعربة .

---

(1)- الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص 66 -67

(2)- ينظر المرجع نفسه، ص 65

(3)- سبويه : الكتاب. (تح) عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط 3، 1988م، ج1، ص13

فهناك كذلك علاقة قائمة بين الإعراب والعامل وهي علاقة تأثير وتأثر فيقول محمد حماسة:«فالعامل يقتضي أثرا هو الإعراب والإعراب يقتضي مؤثرا وهو العامل»[1]

كما اجمع النحاة أن مسبب الإعراب هو العامل وهذا ما اقره الجرجاني في قوله انه : «هو كل ما رفع أو جر أو نصب»[2] .

كما أن النحاة قد قسموا العامل إلى لفظي ومعنوي ، فاللفظي ما يظهر في النطق والكتابة كالفعل المضارع وأدوات النصب والجزم ، وبعض حروف الجر ، أما المعنوي فما يدرك بالعقل لا بالحس ، كالابتداء الذي يرتفع به المبتدأ ، وهذا الابتداء هو السبب في أن لا تجيء من المبتدأ عند بعض النحاة دون بعض وكالتجرد من الناصب والجازم ، فيرتفع به المضارع .[19]

- **رأي ابن جني في العامل :**

لم يخرج ابن جني عن آراء النحاة الآخرين فيه، ولكن لم يكن يولي اهتماما دقيقا بالعوامل اللفظية والمعنوية وإنما كان ينظر إلى العامل على أنه هو المتكلم ففي رأيه أن المتكلم عندما يتكلم أي كلمة معربة فهو الذي يحدث هذا الإعراب من رفع ونصب وجر وفي ذلك يقول: «إنما قال النحويون في عامل لفظي، وعامل معنوي، ليجعلوك ترى أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد ولبيت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل مع الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء

(1)– محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ، ص 13

(2)– عبد القاهر الجرجاني : الجمل ، (تح) علي حيدر ، دمشق 1972 ، (د ط) ، ص 12

(3)– ينظر عباس حسن : هامش النحو الوافي ، دار المعارف ، ط3، ج1، ص 441

غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم لمضاضة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح»[1] .

- **العامل عند ابن مضاء:**

ينكر ابن مضاء في نظرته العامل إنكارا تاما: «وإني رأيت النحاة قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها»[2] .

فقد رأى ابن مضاء إن العامل يخلق صعوبات جمة للغة فيعقدها ويجعلها صعبة المسالك على حدة تعبيره.

كما يرى أن العامل لا ضرورة له في اللغة، لأنه ينقص من وزنها ومن أصولها وذلك في قوله في العامل: ´حط كلام العرب عن رتبة البلاغة وادعاء النقصان فيها هو كامل[3] ´ .

وأراد ابن مضاء حذف العامل الذي أسس عليه النحاة أصولهم النحوية حيث قال في هذا في الصدد: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم إن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وان الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي»[4]

فهو بهذا المنظور يرى أن العامل ليس هو من عمل النصب والرفع والخفض، وإنما الفاعل في كل هذا هو الله سبحانه وتعالى .

---

(1)- ابن جني: الخصائص ، ج1، ص 109- 110

(2)- ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، (تح) شوقي ضيف ، دار المعارف ، (د ط) ، ص 25

(3)-المرجع نفسه ، ص 26

(4)-المرجع نفسه ، ص 24

كما يشترط ابن مضاء أن يكون الفاعل موجودا حين يقوم بالحدث أو الفعل، فيقول: «ربما ظن شخص أن معاني هذه العوامل هي العاملة لألفاظها المعدومة، ويرد ذلك بان العامل أو الفاعل، إما أن يفعل بإرادة كالإنسان والحيوان، وإما أن يفعل بالطبع، كما تحرق النار ويبرد الماء ،والعامل في النحو ليس عاملا بالإرادة ولا بالطبع»[1].

فيرى أن الإنسان والحيوان يفعلان بالإرادة، وأما ما يفعل بالطبع هي كما تحرق النار ويبرد الماء فالعامل في منظوره ليس عاملا لا بالطبع ولا بالإرادة، وإنما الفاعل الوحيد هو الله تعالى عند أهل الحق[2] .

كما نجد ابن مضاء يلغي كل ما يترتب عن العامل بدءا من العوامل المحذوفة(3) والضمائر المستترة والمقدرة، كما يعيب النحاة في بابي التنازع والاشتغال.

فهو بهذا المنطلق يرى أن فكرة العامل هي التي تبادر في أذهان النحاة محذوفات ومضمرات، لم تكن موجودة لدى العرب ، ولم يقصدوا إليها حتى .

ونخلص في الأخير إلى أن ابن مضاء الغي العامل كما ألغى كل ما يترتب عنه .

- **رأي عباس حسن في العامل :**

كثر الكلام قديما وحديثا على العامل وما له من أثر سيء في النحو العربي وفي الأساليب وصياغتها، وفهمها، ولم نر بين المتكلمين من راعى جانب الاعتدال والإنصاف، وأقوي ما وجهوه إلى العامل من طعن أمران:

- أولهما أن النحاة نسبوا العمل إليه فجعلوه هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، مع أنه قد يكون سببا في خفاء المعنى –في زعمهم– أو تعقيده، وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئا، وإنما الذي يعمل هو المتكلم؟

---

(1)– ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، ص 25– 26

(2)– ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(3)– المرجع نفسه، ص 28

(4)– المرجع نفسه ، ص 29

- ثانيهما أن النحاة قد قصروا على العامل العمل وحده، وبحثوا عنه في بعض التراكيب العربية الصحيحة، فلم يجدوه، فاضطروا أن يقدروه، و أن يفترضوا وجوده ويتكفلوا ويتعسفوا[1].

أما عباس الحسن فيرى بأن العامل بنوعيها ليست مخلوقات حية، تجرى فيها الروح فتعمل ما تريد، وتحسن ما يقع عليها، لتؤثر بنفسها وتتأثر حقا بما يصيبها، وتحدث حركات الإعراب المختلفة، فليس لها شيء من ذلك إنما الذي يؤثر، ويحدث حركات الإعراب –هو المتكلم– وليست هي، ولكن النحاة نسبوا إليها العمل؛ لأنها المرشد إلى المعاني والرموز، وهي نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها، إذ هي السبب في الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمة –كما أسلفنا– وإذ ثبت لها هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها، وتسميتها: عاملا ولا عيب في أن نقول مثلا ´كان´ تبقي المبتدأ مرفوعا، وتنصب الخبر، و´إن´ تنصب المبتدأ أو ترفع الخبر و´ظن´ تنصب مفعولين لها، إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى الذي يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربي الفصيح .

كما أن للعلامات الإعرابية أثرا باهرا، فلولاها لاختلطت وفسدت المعاني، وحسبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا: ´ما أحسن القادم´، فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام وللتعجب، وللنفي، ... وكل معنى من هذه المعاني يخالف الأخر مخالفة واضحة واسعة، ولهذاا كان من الخطأ وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات الحمقاء بإلغاء علامات الإعراب –لصعوبة تعلمها– والاقتصار على تسكين أخر الكلمات[2] .

نخلص من خلال ما سبق أن عباس حسن وقف موقف وسط في قضية العامل.

---

(1)– ينظر عباس حسن : هامش النحو الوافي ، ص 73

–ينظر المرجع نفسه، ص 74

- **المبحث الأول؛ تعريف الإعراب عند القدامى:**

1-تعريف الإعراب لغة :

جاء في لسان العرب لابن منظور: «أعرب بمعنى عرب، والإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة يقال: أعرب عنه لسانه؛ أي أبان وأفصح، وأعرب عن الرجل؛ بين عنه، وعرب عنه: تكلم بحجته، وحكى ابن كثير عن ابن قتيبة: الصواب يعرب عنها وبالتخفيف وإنما سمى الإعراب إعرابا لتبينه وإيضاحه، قال: وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإبانة والإيضاح، ويقال أعرب عما في ضميرك؛ أي ابن »[1]

قال ابن فارس: "مصدر الإعراب الفعل (أعرب)؛ وهو مشتق من (عَرَبَ) بمعنى الإبانة والإفصاح، فقولهم: أعرب الرجل عن نفسه؛ إذا بيّن وأوضح" [2]

كما يمكن إضافة تعريف الإعراب لغة عند ابن جني فيقول: « وأما اللفظ مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له وموضح عنه»[3]

(1)- ابن منظور ، لسان العرب ، من ضبط خالد رشيد القاضي دار صبح ، ايديو سوفت ، ط 1 ، (2006-1427) ، باب العين (عرب) ،ص 111 .

(2)- ابن فارس (أحمد بن زكريا): معجم مقاييس اللغة. تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، ط2، لبنان، بيروت، 1998م ج1، ص 766

(3)- ابن جني :الخصائص ،(تح)عبد الحميد هنداوي،ج1 ،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، (د ط) باب القول على الإعراب ، ص 89 .

1-تعريف الإعراب اصطلاحا:

(الإعراب هو تغيير يلحق أواخر الكلمات العربية من رفع ونصب وجر وجز على ما هو مبين في قواعد النحو)[1]، وقيل هو الإبانة وعن المعاني بالألفاظ[2]، وهو التفريق بين المعاني في الفاعل والمفعول، والنفي والتعجب والاستفهام[3]

ومن التعريفات الجامعة لمفهوم الإعراب، نجد تعريف ابن هشام، حيث يقول:

(الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع)[4]

أ- عند أبي القاسم الزجاجي:

يرى الزجاجي أن الإعراب: «أصله البيان، يقال: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ورجل معرب عن نفسه؛ مبين عن نفسه، ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها، سموها إعرابا؛ أي بيانا، وكان البيان بها يكون، والإعراب؛ الحركات المبينة عن معاني اللغة»[5] .

وفي هذا الصدد نلاحظ أن الزجاجي قد ردّ الإعراب إلى أصله -كما يقول- وهو البيان، كما يرى أن الإعراب هو الحركات المبينة عن المعاني؛ أي بالحركات يتضح لنا المعنى جليا، وفيه تأكيد على دور الحركة الإعرابية من خلال ما يطرأ على أواخر الأسماء والأفعال من حركات أدت إلى تغيرها في المعنى[6] .

---

(1) – إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط. ج2 ، ص 591

(2) – ابن جني: الخصائص. إصدارات مجمع اللغة العربية، اسطنبول، تركيا، د.ت ج1، ص 36

(3) – ابن فارس: معجم مقاييس اللغة. ج1، ص766

(4) – ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. دار الفكر، بيروت، د.ت ، ص33

(5) – أبو القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو،(تح) ،مازن المبارك ، دار العروبة ،(د ط)، ص 91

(6) – المرجع نفسه، ص 91

ب-عند ابن جني:

يعرف ابن جني الإعراب فيقول إنه: « الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أباه، علمت برفع أحدهما ونصب الأخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[1]

من خلال التعريف نلاحظ أن الإعراب عند ابن جني هو الإبانة والإيضاح عن المعاني بالألفاظ، كما يرى أن العلامة الإعرابية لها دور هام في الجملة؛ فهي تبين عن المعاني وتميز بينها، كذا إزالة اللبس عن اللفظة ومعرفة موضع كل لفظ؛ حيث أشار ابن جني إلى هذا في قوله: «ضرب يحي بشرى»[2]، فكيف -نطرح السؤال-نفرق بين الفاعل والمفعول؟ وكيف نعرف الفاعل من المفعول، أيهما تقدم وأيهما تأخر؟

لقد أشار ابن جني في تعريفه إلى عدة قرائن يمكنها أن تقوم مقام بيان الإعراب، مثلا: قرينة التقديم والتأخير في الجملة السابقة الذكر، كذلك قرينة الرتبة، وقد ظهر ذلك في قوله: «ُولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة، غير منكورة»[3]

فوجب علينا الترتيب لمعرفة موقع كل لفظ وكل معنى، كما نجد الكثير من القرائن التي ذكرها وأومأ إليها ابن جني، سواء أتعلق الأمر بالقرينة السياقية التي تفهم من خلال السياق، أو بالمطابقة، أو بالقرينة اللغوية وغيرها.

كما نجد أن ابن جني قد أشار إلى قضية هامة، وهي دور بعض القرائن التي ذكرها المحدثون في الكشف عن المعاني، كقرينتي الرتبة والمطابقة وغيرها من القرائن الأخرى .

---

(1)- ابن جني : الخصائص . ج1 ، ص 89

(2)- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

(3)- المرجع نفسه. الصفحة نفسها

ومما سبق نستنتج أن القدامى كانت لهم الأسبقية في معرفة القرائن ودورها في الكشف عن المعاني، وقد كان ابن جني من بين هؤلاء النحاة الذين أشاروا إلى هذه القرائن.

ج- عند ابن يعيش :

يقول ابن يعيش في الإعراب: « اعلم أن الإعراب في اللغة البيان، يقال أعرب عن حاجته إذا أبان عنها، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام:´الثيب تعرب عن نفسها، ´وهو مشتق من لفظ العرب، ومعنى ذلك لما يغري إليهم من الفصاحة، يقال أعرب؛ إذا تخلق بخلق العرب في البيان والفصاحة، كما يقال تمعدد إذا تكلم بكلام معد، والإعراب؛ الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لا تعاقب العوامل في أولها»[1]

فالملاحظ من خلال هذا القول أن ابن يعيش لم يخرج في تعريفه للإعراب عن النحاة القدامى الذين سبقوه كابن جني مثلا، ولم يخرجوا عن كونه الإبانة والإفصاح بل إن هناك اتفاقا واضحا في تعريفهم للإعراب مع زيادة في التوضيح.

كما أشار ابن جني إلى دور الحركة الإعرابية في الكشف عن المعاني، فهو يرى أن الضمة تكشف عن الفاعل، كذلك الألف، أما بالنسبة للمفعول به فالفتحة كحركة دالة عليه، وكذلك الياء تكشف عنه في حالة النصب.

فمن خلال ذلك يمكن معرفة الفاعل من المفعول، ويمكن التفريق بينهما في الحالتين كلتيهما، سواء أَتقدَّم الفاعل أو تأخر المفعول به، ومثاله في ذلك ضرب زيد عمر، وأكرم أخاك أبوك، ´كما يجيز ابن يعيش القرائن كلها بكل أنواعها، كقرينة الرتبة مثلا، وهذا راجع في نظره إلى´تعذر ظهور الإعراب، وضرب لنا مثالا على ذلك في قوله: ´ضرب هذا هذا، وأكرم عيسى موسى، ´فبرأيه هنا تقتصر في البيـان على

(1)- ابن يعيش:شرح المفصل.إدارة الطباعة المنيرية .(د ت).(د.ط).ج1،ص 72

المرتبة، كما أجاز كذلك قرينتي التقديم والتأخير في هذه الحالة فقد أقر على دور بعض القرائن في الكشف عن المعاني [1] .

- **المبحث الثاني؛ علامات الإعراب وأقسامه عند القدامى:**

أولا؛ علامات الإعراب عند القدامى:

قسم النحاة القدامى العلامات الإعرابية إلى قسمين؛ علامات أصلية وأخرى فرعية.

أما الأصلية فهي: الضمة، والفتحة، والكسرة، وأما الفرعية فهي بصفة عامة الحروف وهي: الألف، والواو، والياء، وفي هذا الصدد يقول ابن جني: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء » [1] .

والرأي نفسه قد ذهب إليه ابن يعيش في تقسيمه للعلامات الإعرابية، أي العلامات الأصلية والفرعية، إذ يقول: « اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات هو الأصل لوجهين» (2) .

الوجه الأول؛ عندما لا يكون هناك إعراب في أي جملة للدلالة على المعنى، فإن الحركات تكون محل ذلك الإعراب لتبين المعنى، ففي منظور ابن يعيش هناك نوعان من الحركات؛ ظاهرة ومقدرة.

الوجه الثاني؛ يرى ابن يعيش أن الحركات أصل وفرع؛ فالعلامات أصل وإذا لم توجد هذه العلامات اقتضت الضرورة إعراب بعض الكلمات بالحروف[3] .

---

(1)- ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ، ج1، ص 73

(2)- ابن جني، سر صناعة الإعراب. تح حسن الهنداوي، دار الطباعة القلم، ط2، 1993م، ج1، ص28

(3)- ابن يعيش : المرجع السابق . ص 51

(4)- انظر المرجع نفسه ، ص 28

ثانيا؛ أقسام الإعراب عند القدامى :

1-أقسام الإعراب عند ابن السراج الشنتريني :

أ-الإعراب الأحادي :

يأتي الإعراب الأحادي على ضربين، إما معربا بالحركات أو معربا بالحروف؛ فالمعرب بالحركات على ضربين: صحيح الآخر، ومعتلّه؛ فالصحيح الآخر إن كان منصرفا دخله الرفع والنصب والجر مع التنوين وما يعقبه، وإذا كان غير منصرف امتنع الجر والتنوين وكان في موضع الجر مفتوحا، مثال الجميع: قام زيد وأحمد، ورأيت زيدا وأحمدَ، ومررت بزيد وأحمد ، وأما المعتل الآخر فعلى ضربين مقصور ومنقوص.

أما المقصور؛ فما كان آخره ألفا منفردةً ولا يظهر في الإعراب، وأما المنقوص فما كان آخره ياءً قبلها كسرة، ولا يظهر فيه من الإعراب إلا النصب، وسائر الإعراب مقدر فيها، ويلحق بمنصرفهما التنوين، أو ما يعاقبه من ألف أو لام أو إضافة، ومثال ذلك: هذا فتى وحبلى وغاز وجوار، ومررت بفتى وحبلى وغاز وجوار، ورأيت فتى وحبلى وغازيا وجواري، وإنما ذكرت جواري مع الآحاد، لأن إعراب الجمع المنكسر كإعراب الآحاد .

والمعرب بالحروف من الآحاد ستة أسماء (معتلة مضافة)؛ وهي: أخوك، وأبوك، وفوك، وحموك، وهنوك، وذو مال؛ فمتى أضيفت هذه الأسماء الستة إلى غير ضمير المتكلم كانت علامة رفعها الواو، ونصبها الألف، وجرها بالياء، مثل: قام أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك، وجميعها يجري هذا المجرى(1) .

ب- إعراب المثنى:

(1)- ابن السراج الشنتريني: تلقيح الألباب على فضائل الإعراب،(تح) أحمد حسن إسماعيل، ط1،ص106-107

إذا ثنيت الاسم المرفوع فزد آخره ألفا بعدها نون مكسورة، فإن كان الاسم في موضع نصب أو جر، فاجعل مكان الألف ياءً قبلها فتحة، مثال: هذا زيد وهذان زيدان ومررت بزيد ومررت بزيدين ورأيت الزيدين، وكذلك سائر الأسماء تجري هذا المجرى .

ج-إعراب الجمع:

الجمع على ضميرين: سالم ومكسر، فالمكسر كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه إما بحركات مثل: أسد، وإما بزيادة مثل: جمل جمال وأما بنقصان، مثل: كتاب وكتب وإعرابه الأحاد.

وأما الجمع السالم فهو كل جمع سلم فيه نظم الواحد وبناؤه، وهو على ضربين: جمع مذكر وجمع مؤنث، فأما المذكر فان كان مرفوعا فزد في آخره واوا، قبلها ضمة وقبلها نون مفتوحة وإن كان منصوبا أو مجرورا، فاجعل مكان الواو ياء قبلها كسرة وان كان منصوبا أو مجرورا فاجعل مكان الواو ياء قبلها كسرة، ومثال ذلك: قام زيد، قام الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بزيد، ومررت بالزيدين، وهذا الجمع مختص به غالبا كل اسم علم أو صفة له جارية على الفعل أو مشبهة بها، نحو: الزيدون قائمون حسنون»[1]

«أما جمع المؤنث السالم فهو أن تزيد على واحدة ألفا بعدها تاء مضمومة في الرفع، مكسورة في النصب والجر، منونة عند عدم الإضافة ولام التعريف، وإن كانت فيه علامة تأنيث حذفتها إن كانت تاء وإن كانت ألفا أو واوا إن كانت همزة، مثال ذلك: هند، هندات، ومسلمة ومسلمات، وحبلى وحبلات، وصحراء وصحراوات، ورأيت هندا وهندات ومررت بهند وهندات، وكذلك جميعها »[2]

(1)- إبن السراج الشنتريني: تلقيح الألباب على فضائل الإعراب. ص108-110

(2)- المرجع نفسه . ص110.

«اعلم أن الفعل المضارع من الأفعال؛ هو كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربعة التي هي: همزة المتكلم ونون إذا كان معظما أو تاء المخاطبة أو الغائبة أو ياء الغائب، ومثال ذلك: أقوم أنا، ونقوم نحن، أو يقوم هو، فجميع هذه الأفعال معربة ما لم يتصل بها نون التأكيد ونون المؤنث، وهي على ضربين: صحيح الأخر ومعتله، فالصحيح الأخر يظهر فيه الرفع والنصب و الجزم مثال ذلك: هو يقوم ولن يقوم ولم يقم .

وأما المعتل الأخر فهو كل مضارع آخره واو أو ألف أو ياء، وهذا الضرب يسكن آخره في الرفع ويحذف في الجزم ويفتح منه في النصب ما ليس أخره ألفا، ومثال ذلك: هو يغزو، ولن يرمي، ولن يخشى، هذا حكم جميع الأفعال في إعرابها إلا ما أسند منها إلى ضمير الاثنين أو جماعة المذكرين أو الواحدة المخاطبة، فإن علامة رفعه النون، ونصبه وجزمه يحذفها، ويجمع ذلك خمسة أمثلة: يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، فإذا دخل عليها ناصب أو جازم حذفت هذه النون نحو : لن يقوما ولم يقعدوا وكذلك جميعها» [1] .

(1)- ابن السراج الشنتريني: تلقيح الألباب على فضائل الإعراب، ص 111-112

2-أقسام الإعراب عند ابن يعيش:

أ- الأسماء المتمكنة (إعراب الآحاد) :

يرى ابن يعيش أن المعرب إنما يكون على ضربين، إما يكون معربا بالحركات؛ وهي الأشكال التي تظهر على آخر الكلمة وتشمل: الضمة، الفتحة، الكسرة، وإما معربا بالحروف؛ وهي الحركات الفرعية وتتمثل في الألف والواو والياء.

أما المعرب بالحركات فينقسم إلى قسمين: صحيح، وما جرى مجرى الصحيح من المعتل فالصحيح على ضربين؛ منصرف؛ وهو ما يظهر في آخره حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل، وغير المنصرف؛ وهو نوع يختزل عنه الجر والتنوين ويحرك بالفتح في وضع الجر، مثل : كأحمد ومروان .

أما ما جرى مجرى الصحيح من المعتل فينقسم إلى مقصور ومنقوص. وأما المقصور فهو كل ما وقعت في آخره ألف مفردة، وينتج تحته قسمان؛ منصرف؛ وهو الذي يدخله التنوين وحده نحو ´عصا´ و´رحى´، وغير المنصرف؛ وهو ما كان في آخره ألف التأنيث المفردة، نحو ´حبلى وسكرى ´.

وأما المنقوص ففيه اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة، نحو ´القاضي´ و´الداعي´ فهذا يدخله النصب وحده مع التنوين ولا يدخله رفع وجر[1] .

وأما المعرب بالحروف من الآحاد؛ الأسماء الستة، يقول ابن يعيش: «أما المعرب بالحروف من الأسماء الستة المعتلة إذا كانت مضافة وهي (أخوك وأبوك، وحموك وفوك وهنوك وذو مال)، فهذه الأسماء إذا أضيفت إلى غير ضمير متكلم كانت علامة رفعها الواو ونصبها الألف وجرها الياء، نحو قولك: هذا أخوك وأبوك، ورأيت أخاك وأباك، ومررت بأخيك وأبيك، وكذلك سائرها»[2] .

(1) – ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ، ج1، ص 50

(2) – المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

ب-إعراب المثنى :

أما المثنى عند ابن يعيش فيعرفه بقوله: «ما ألحقت زيادتان ألف وياء، مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتكون الأولى علما لضم واحد إلى واحد والأخرى عوضا مما منع من الحركة، والتنوين الثابتين في الواحد، فتقول: جاءني الزيدان والعمران، ورأيت الزيدين والعمرين»[1] .

ج-إعراب الجمع :

أما الجمع عند ابن يعيش: «فيكون إعرابه بحرفين وهما الواو والياء، فالرفع بالواو، نحو قولك: جاءني الزيدون والمسلمون، والنصب والجر بالياء إلا أنك تكسر ما قبل الياء في الجمع، فرقا بينها وبين التثنية، فتقول: رأيت الزيدين والعمرين، ومررت بالزيدين والعمرين» [2].

نلاحظ مما سبق أن ابن يعيش ذهب إلى التقسيم نفسه، فيما يخص أقسام الإعراب، وبالضبط إعراب الأسماء المتمكنة، غير أن ابن السراج قدّم تفصيلا أوسع منه عند ابن يعيش، ولعل نقطة الاختلاف بينهما هو أن ابن يعيش لم يفصل كثيرا في إعراب الجمع بينما ابن السراج أعطى تفصيلا أوسع .

د-الفعل المضارع :

الفعل المضارع في نظر ابن يعيش هو ما ابتدأ أوله بالهمزة والنون والتاء والياء، وذلك نحو قولك للمخاطب أو الغائبة: تفعل، والغائب وللمتكلم: افعل، وله إذا كان معه غيره واحد أو جماعة: نفعل، وتسمى الزوائد الأربع، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل واللام في قولك إن زيدا ليفعل، مخلصة للحال كالسين أو سوف للاستقبال وبدخولها عليه، فتضارع الاسم فتكون غلامة إعرابه الرفع والنصب والجزم مكان الجر .

(1) – ابن يعيش ، شرح المفصل ج4 ، ص 137

(2) – المرجع نفسه . ص 55

ومعنى المضارع المشابه؛ هو أن يشابه المضارع الأسماء بما في أوله من الزوائد الأربع؛ وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحو : أقوم ونقوم وتقوم ويقوم .

ويكون فاعل المضارع؛ إما ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث، ففي حال الرفع تلحقه نون مكسورة بعد الألف، مفتوحة بعد أختيها، كقولك: هما يفعلان وأنتما تفعلان وهم يفعلون وانتم تفعلون وأنت تفعلين، أما في حال النصب فيجعل لغير المتحرك، نحو قولك: لن يفعلا ولن يفعلوا كما قيل لم يفعلا ولم يفعلوا[1]... ويقول ابن يعيش في الفعل المضارع: (ما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب؛ أي يريد أن الرفع فيه بعامل وهو وقوعه مع الاسم والنصب بالنواصب والجزم بالجوازم) [2] .

كما يرى ابن يعيش أن النصب في المضارع يكون بعوامل لفظية وقد حددها؛ وهي : أن ولن وكي، إذن هذه الأدوات هي التي تنصب الفعل المضارع، أما الجزم فيرى بأن تعمل فيه حروف وأسماء نحو قولك: لم يخرج ولمّا يحضر وليضرب، ولا تفعل وان تكرمني أكرمك، وما تضع أضع، وأيا تضرب اضرب، وبمن تمر أمرر به.

ويقول كذلك: (اعلم أن عوامل الجزم على ضربين حروف وأسماء كما ذكر؛ فالحروف خمسة وهي: أن ولم ولما ولام الأمر، ولا في النهي؛ فهذه الأصول في عمل الجزم ومثال ذلك : قام زيد ولم يقم[3] .

مما سبق نخلص إلى أن ابن يعيش وابن السراج كانت لهما النظرة نفسها فيما يخص إعراب الفعل المضارع

---

(1)- ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج7، ص 6-7

(2)- المرجع نفسه ، ص 11

(3)- ينظر: المرجع نفسه الصفحة نفسها

- **ثالثا؛ رأي القدامى في الإعراب:**

1-رأي ابن هشام الأنصاري:

إن الإعراب في نظر ابن هشام له معنيان؛ لغوي واصطلاحي.

أما **اللغوي**: فهو الإبانة، يقال: أعرب الرجل عما في نفسه إذا أبان عنه، و**أما الاصطلاحي**: فهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع، فمثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة، نحو قولك (جاء زيد) و(رأيت زيدا)، و(مررت بزيد)؛ ألا ترى أنها أثار ظاهرة في آخر (زيد) جلبتها العوامل الداخلة عليه وهي: جاء ورأى والباء، ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منويا في آخره، نحو :(الفتى)، من قولك: (جاء الفتى)، و(رأيت الفتى)، و(مررت بالفتى) فإنك تقدر في آخره .[1]

وقد تطرق ابن هشام إلى عدة مواضيع في الإعراب وبين فيها طريقة إعرابها، وقد اكتفيا بذكر عشر مواضع، حيث يقول:´في التحذير من أمور اشتهرت بين المعيبين والصواب خلافها وهي كثيرة، **أحدها** : قولهم في ´إذا´ غير الفجائية أنها ظرف لما يستقبل من الزمن فيما معنى الشرط غالبا وذلك معيب من جهات: إحداها أنهم يذكرونه في كل موضع، وإنما ذلك تفسير للأداة من حيث هي وعلى المعرب أن يبين في كل موضع، هل هي متضمنة معنى الشرط أصلا، وأحسن مما قالوه أن يقال إذا أريد تفسيرها من حيث هي ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك[2]. و**الثانية**: إن العبارة التي تلقى للمتدربين يطلب فيها الإيجاز لتخف على الألسنة إذ الحاجة داعية لتكريرها، وكان أجدر من قولهم لما يستقبل من الزمان أن يقولوا مستقبل، و**الثالثة** أن المراد هو أنها ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة إنها محل للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر، فان الزمان قد يجعل ظرفا للزمان

(1) –ابن هشام الأنصاري :شرح شذور الذهب ، ص 54.

(2)– المرجع نفسه. ص 55

مجازا كما تقول: كتبته في يوم الخميس في عام كذا ، فان الثاني حال من الأول فهو ظرف لا هو على الاتساع ولا يكون بدلا منه، إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح، ولو قالوا ظرف مستقبل لسلموا من الإسهاب والإيهام المذكورين.

و**الرابعة** أن قولهم غالبا راجع إلى قولهم فيه معنى الشرط كذا يفسرونه، وذلك يقتضي أن كونه ظرفا وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلفن [1]، و**الخامسة:** قولهم الفاء جواب الشرط والصواب أن يقال رابطة لجواب الشرط وإنما جواب الشرط الجملة، **والسادسة:** قولهم العطف على عاملين والصواب على معمولي عاملين. و**السابعة:** قولهم ´بل´ حرف إضراب والصواب حذف استدراك وإضراب، فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء . و**الثامنة:** قولهم في نحو: ائتني أكرمك، أن الفعل مجزوم في جواب الأمر، والصحيح أنه جواب الشرط مقدر، وقد يكون أنهم أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين، و**التاسعة:** قولهم في المضارع في مثل: يقوم زيد؛ فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم والصواب أن يقال: مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين، وكان حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب [2] . و**العاشرة:** قولهم امتنع نحو: سكران، من الصرف للصفة والزيادة، ونحو عثمان، وإنما هذا قول الكوفيين، أما البصريون فمذهبهم أن المانعَ الزيادةُ المشبهة لألف التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: وينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وإنما شرطت العملية أو الصفة لأن المشبه لا يقوم إلا بإحداها، ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو: عفريت، فإن أجابوا بأن المعتبر إنما هو زيادتان بأعينهما، سألناهم عن علة الاختصاص، فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة ألف التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون[3]. و**الثانية عشرة** : قولهم إن المؤنث المجازي يجـوز معه

---

(1)– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ص 177

(2) – المرجع نفسه ، ص 178

(3)– المرجع نفسه ص 179.

التذكير والتأنيث، وهذا ما يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب تقييد بالمسند إلى المؤنث المجازي، ويكون المسند فعلا أو شبهه، ويكون المؤنث ظاهرا، ذلك نحو: طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس، ولا يجوز في غير ضرورة الشمس، طلع، خلافا لابن كيسان واحتج بقوله : ولا أرض أبقل أبقالها، قال وليس بضرورة لتمكنه من أن يكون أبقلت أبقالها، بالنقل ورد بان لا نسلم أن هذا الشاعر ممن لفته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره[1] **والسادسة عشرة:** قولهم يغلب المؤنث على المذكر في مسألتين؛ إحداهما ضبعان؛ في تثنية ضبع للمؤنث؛ وضبعان للمذكر، إذ لم يقولوا ضبعنان، والثانية التاريخ فأنهم أرخو بالليالي دون الأيام ذكر ذلك الجرجاني وجماعة، وهو سهو فان حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما على الأخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما على الأخر، وإنما أرخت أعرب بالليالي لسبقها إذا كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما نطالع ليلا، وإنما المسالة الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة، وضابطها أن يكون معنى عدد مميز لمذكر ومؤنث، وكلاهما مما لا يعقل، وفصلا من العدد بكلمة (بين)، قال: فطافت ثلاثا بين يوم وليلة [2]. و**العشرون:** قولهم في نحو: جلست أمام زيد، أن (زيد) مخفوض بالظرف، والصواب أن يقال مخفوض بالإضافة فإنه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا)[3]

(1)- ابن هشام الأنصاري: شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص 180

(2)- المرجع نفسه. ص 181

(3)- المرجع نفسه . الصفحة نفسها

2-رأي الأنباري في الإعراب :

يرى الأنباري بأن الإعراب يحتوي على ثلاثة أوجه والمتمثلة في الوجه الأول؛ وهو التبيين والتوضيح، وذلك من خلال قوله: ´أعرب الرجل عن حجته´[1] ؛ أي بمعنى بينها ووضحها للناس أما الوجه الثاني فيتمثل في التغير الذي يلحق أواخر الكلم حيث يقول:´أعربت الكلام أي أزال فساده´[2] وكذلك قوله في الوجه نفسه «عربت معدة الفصيل»[3]، أي فسدت قعده الفصي أما الوجه الثالث فهو إذا كان معربا تحببه السامع مثل قوله تعالى «عربا أترابا»[4]، حيث فسرها الأنباري بقوله :«متحببات إلى أزواجهن»[5]، كما انه يرى بان النحويين قد اختلفوا في هل أصل حركات الإعراب أصل حركات البناء أم أصل حركات البناء أصل حركات الإعراب؟ فهناك من النحويين من يقول أن حركات الإعراب هي الأصل أن حركات البناء فرع عنها وهذا حسب قول الانباري: «الأصل في حركات الإعراب إن تكون للأسماء وهي الأصل فكانت أصلا والأصل في حركة البناء أن تكون للأفعال والحروف وهي الفرع فكانت فرعا»[6] .

أما بعض النحويين فذهبوا إلى حركات البناء هي الأصل في حركات الإعراب ´حركات الإعراب لا تزول ولا يتغير عن حالها وحركات الإعراب تزول وتتغير وما لا يتغير أولى بان يكون أصلا مما يتغير´[7]، والإعراب والبناء ليس عبارة عن حركات وإنما هما عبارة عن معنيان يعرفان بالقلب ليس باللفظ كما المعرب ، أما

(1)– الانباري : أسرار العربية ، (تح) ، محمد بهجة البطار، دار الطباعة المجمع العلمي العربي بدمشق، ص42

(2)– المرجع نفسه ص42

(3)– المرجع نفسه الصفحة نفسها

(4)– سورة طه الآية 10

(5)– الانباري: المرجع السابق ص42

(6)– المرجع نفسه. ص43

(7)– المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

المعرب فهو ما تغير أخره بتغير العامل فيه لفظا أو وصلا[1] فالاسم المتمكن حسب رأيه هو على ضربين اسم متمكن وفعل مضارع فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف والفعل المضارع هو ما ابتدأ بألف أو نون أو ياء أو تاء [2].

كما نلاحظ من خلال قول ابن الانباري انه سعى إلى التفريق بين الإعراب والبناء. فقد رأى أن الإعراب «هو حد اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظ أو تقديرا»[3]، أما البناء عنده فهو: « تروم أواخر الكلم بحركة أو سكون»[4].

كما حدد ألقاب للإعراب والبناء وهي ثمانية أربعة للإعراب وهي «الرفع، النصب والجر والجزم وأربعة للبناء؛ وهي ضم وفتح وكسر ووقف»[5].

3 – تعريف الإعراب عند المهدي المخزومي:

يرى المخزومي أن الإعراب هو: «بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أومن قيمة نحوية، ككونها مسندا إليه أو مضافا، أو مفعولا، أوحالا، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضا»[6].

فالمخزومي يرى أن الإعراب هو الوظيفة التي تقوم بها أو تؤديها الكلمة أو الجملة داخل الكلام سواء كانت هذه الوظائف مسندا إليه أو مضافا أو غيرها، فهو في تعريفه للإعراب يختلف تماما عما عرفه النحاة القدامى.

---

(1)– الانباري، أسرار العربية، ص43

(2)– المرجع نفسه . ص43

(3)– المرجع نفسه . ص43

(4)– المرجع نفسه . ص43

(5)– المرجع نفسه . ص44

(6)– مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه. دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط:2، 1986م، ص67 .

- **المبحث الثالث؛ علامات الإعراب وأقسامه عند المحدثين:**

أولا؛ علامات الإعراب: تطرق المحدثون إلى العلامات إلى أصلية وأخرى فرعية.

1- العلامات الأصلية وهي الحركات: الضمة، الفتحة، الكسرة؛ وهي عاملة بذاتها، كالآتي:

- **الضمة للرفع:** مثل قوله تعالى: « وإذا قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد أمنا» [البقرة آية 126]؛ إبراهيم : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة
- **الفتحة للنصب:** قال تعالى: «إن الله غفور رحيم » [البقرة :آية 182]
- **الكسرة للجر:** قال تعالى: «إن الشيطان للإنسان عدو مبين» [يوسف:آية 5]
- **نائبة عن غيرها:** الكسرة نيابية عن الفتحة في حالة نصب جمع المؤنث السالم مثل قوله تعالى: «إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا» [النور:آية 23]
- **الفتحة نيابة عن الكسرة:** في حالة جر الاسم الممنوع من الصرف[1]، مثل قوله تعالى :«انه من سليمان وانه بسم الله الرحمان الرحيم»[النمل:آية 30]

2- العلامات الفرعية؛ وهي الحروف الآتية:

- **الواو:** علامة لرفع جمع المذكر السالم، مثل قوله تعالى:« لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من المؤمنين»[أل عمران:آية 28].وعلامة لرفع الأسماء الخمسة مثل: أبوك رجل فاضل.
- **الألف:** علامة لرفع المثنى، مثل: قوله تعالى: « وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج»[الفرقان:آية 53].
- **الياء:** علامة للنصب والجر في التثنية وجمع المذكر السالم، وعلامة للجر فقط في الأسماء الخمسة والمثنى، مثال قوله تعالى:«ووجد من دونهم امرأتين تذودان»[القصص:آية 23]، «وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين»[الكهف:آية82]،

(1)– عبد السلام المسدي :العربية والإعراب ، مركز النشر الجامعي تونس ، ط1، 2003م، ص22

أما جمع المذكر السالم: قوله تعالى: «ولا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين»[آل عمران:آية28]، وكذلك: «فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون» [الماعون:آية5]، ومثال الأسماء الخمسة: أعط هذا الكتاب إلى أخيك.[1]

والرأي نفسه قد ذهب إليه كل من إبراهيم أنيس[2] ومهدي المخزومي[3] ، وعبد علي حسين[4] وغيرهم من المحدثين إلا أن عبد علي حسين لم يكتف بالعلامات الأصلية الثلاث؛ الضمة والفتحة والكسرة فأضاف إليها السكون دلالة على الجزم .

ثانيا؛ أقسام الإعراب عند المحدثين:

1 – **عند المهدي المخزومي:**

قسم المهدي المخزومي حسب حالاته الثلاث، وهي: الرفع والخفض والنصب، وهذا ما دل عليه الاستقراء أيضا .

- **الرفع:** فالرفع عنده هو ´حالة إعرابية تعرض للكلمة حين تقع مسندا إليه، أو تابعا للمسند إليه´[5].

ويقصد بذلك أن الرفع وضع إعرابي تكون عليه الكلمة أو اللفظة إذا وقعت مسندا إليه (مبتدأ، فاعل)، أو تابعا للمسند إليه (نعت، خبر المبتدأ...)، فالعلامة الدالة على الرفع هي الضمة؛ والتي بواسطتها يمكننا التعرف على المسند إليه أو التابع للمسند إليه، فتبقى رمزا على الإسناد في اللغة العربية، وما الواو إلا ضمة مطولة عند ذكرها في الأسماء الخمسة، وهي كلمات بنيت على حرفين وكانت نادرة في اللغة

(1)– عبد السلام المسدي : العربية والإعراب ،ص 22

(2)– ينظر: إبراهيم أنيس ،من أسرار اللغة العربية، ص 270–271

(3)– ينظر مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه. ص 70–92

(4)– ينظر عبد علي حسين :أصول إعراب اللغة العربية ، ص 84–85

(5)– مهدي المخزومي :في النحو العربي قواعد وتطبيق ، دار الرائد الغربي، بيروت لبنان، ط 2 ، 1986م، ص66

العربية بسبب ثقلها وعند استعمالها بكثرة أصبحت ثلاثية بزيادة واو مطولة لدى النطق بها نحو: أب، أصبحت أبو[1].

- **الخفض:** الخفض هو: «حالة إعرابية تعرض للكلمة حين يضاف إليها»[2].

فهو يرى أن الخفض علم الإضافة أن الخفض علم الإضافة و العلامة الدالة عليه هي الكسرة فهي تدل علي أن ماحقة أما مضافا إليه أو تابع للمضاف إليه كالنعت مثلا[3].

- **النصب:** يقول المخزومي في النصب: « هو حالة تعرض للكلمة حين لا تكون مسندا إليه ولا مضافا إليه»[4]، ويقصد من خلال هذا القول أن الكلمة خارجة تماما عن نطاق الإسناد أو الإضافة؛ فالفتحة في رأيه حركة خفيفة مستحبة عند العرب لا تحمل أي معنى إعرابي نحو: المناديات المنصوبة، التميز، الحال والمفاعيل وغيرها[5].

ثالثا؛ رأي المحدثين في الإعراب:

- **رأي تمام حسان في الإعراب:**

أطلق النحاة الإعراب على تحليل النصوص تحليلا نحويا، وهو كما علمنا أنه اسم 3يطلق على أواخر الكلمات بحسب العوامل، فقد جعل النحاة الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات والحروف ودلالتها

كما اختلفوا في هذا الإعراب، هل كان في كلام العرب أم لم يكن فكان لقطرب ومن تبعه من النحاة رأي في إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية، حدث كل ذلك في وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن المختلفة اللفظية، المعنوية، الحالية ...

---

(1)- ينظر مهدي مخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق. ص 66

(2)- المرجع نفسه ، ص 68

(3)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(4)- المرجع نفسه ، ص 80

(5)- ينظر المرجع نفسه ص80-81

إن الاختلاف في إعراب الجملة الواحدة، يرجع للعلاقات الموجودة بين أجزاء تلك الجملة، فمثلا إذا طلب منا إعراب ضرب زيد عمرا، فكلمة (ضرب) جاءت على صيغه "فعل" فهذه الصيغة تدل على الفعل الماضي، وهذه الصيغة تتفرع ضمن قسم من أكبر أقسام الكلم "الفعل"، وكذلك "زيد" فهو ينتمي إلى مبني الاسم (قرينة الصيغة)، وهو مرفوع (قرينة العلامة)، والعلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي الإسناد (قرينة التعليق)، وهو ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة)، إذن زيد هو فاعل. وبنفس هذه القرائن نصل إلى عمرا هو المفعول به، ولعل أهم هذه القرائن هي قرينة التعليق التي تعد أم القرائن باعتبارها الغاية من التحليل الإعرابي[1]، وهذا ما ذهب إليه تمام حسان.

ومن بين القرائن التي نالت اهتماما كبيرا من طرف النحاة نجد العلامة الإعرابية، والتي تتدرج ضمن موضوع أشمل هو الإعراب.

لقد تطرق هذا النحاة إلى الحركات وأنواعها والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تطرقوا إلى الإعراب الظاهر والمقدر والمحل الإعرابي للجمل والمفردات[2] .

إن هذه القرائن على اختلافها وتنوعها من منظور تمام حسان، قد أسهمت بقدر كبير في إعانتنا على إعراب أجزاء الجملة من فعل ،فاعل ، ومفعول به وهلم جر، إذن فهذه القرائن جاءت عوضا عن العلامات الأعرابية .

رأي المهدي المخزومي في الإعراب :

يرى المخزومي أن علم النحو يدرس الجملة وما يعرض بها من ظروف قولية لأجزائها أثناء الاستفهام أو النفي والتوكيد والتعجب ... وقد يظهر على أجزائها عوارض مختلفة من تقديم وتأخير ومن ذكر وحذف ومن إضمار وإظهار ومن معان إعرابية كالفاعلية والمفعولية، حيث قال المخزومي: «إن موضوع الدرس النحوي هو

(1)- ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ط2، ص181-205

(2)- المرجع نفسه ، ص 206.

الجملة وما يعرض لها من ظروف قولية وما يعرض لأجزائها أثناء الاستعمال وفي ثنايا التأليف من عوارض»[1].

كما كان النحاة يهتمون بالتغيير الذي لاحظوه في أواخر الكلم في ثنايا الجملة، وهذا ما لفت انتباههم، وأدى هذا إلى الإقبال على تفسيره وتعليله، وعلى هذا الأساس يبنى الدرس النحوي، كما أن النحويين لم يقدموا للدارسين تفسيرا للظواهر اللغوية التي تقتضيها ظروف القول "ولم يعبروا عن الدوافع اللغوية التي اقتضت ذلك كله شيئا من اهتمامهم لذلك لم يمنحوا الدرس النحوي جديدا، ولم يقدموا للدارسين من بعدهم فيفسر لهم الظواهر اللغوية التي تقتضيها ظروف القول وعلاقة المتكلم بالسامعين والمخاطبين"[2].

هذا يعني أن هذه الدراسة أصابها عقم كما أنهم قد اعتبروا الإعراب وعلاماته جانبا من جوانب الدرس النحوي، وهو عند النحاة يظهر النشاط العقلي، وهذا النشاط العقلي يبين لنا مظهر العلة وقوة السبب، يقول المخزومي: "وكان الإعراب عندهم أثرا من أثار العوامل التي اكسبها النظر العقلي مظهر العلة وقوة السبب"[3].

إن الإعراب هو الإفصاح عن الشيء ولذلك تتغير العلامة في آخر الكلمة بسبب تغير العوامل الداخلة عليها وما يقتضيها كل عامل، والإعراب كما عرفه الانباري هو"اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا"[4]، أما المعرب فهو اللفظ أو الكلمة التي يتغير أخرها بتغيير عوامل الإعراب الداخلة عليها وتظهر على أخره أثار الإعراب من رفع ونصب وجزم وجر، والعلامة الإعرابية هي الأثر الظاهر في آخر الكلمة الإعرابية، والفرعية هي ما ينوب عن العلامة الأصلية، ونجدها في الجمع المؤنث السالم فتنوب عن الكسرة في الجر والواو تنوب عن الفتحة في النصب والياء

---

(1)– مهدي المخزومي : في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص 65

(2)– المرجع نفسه، ص 66

(3)– المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

(4)– ابن الأنباري: أسرار العربية، ص84

تنوب عن الكسرة في الجر والواو تنوب عن الضمة، حيث يقول المخزومي: " وفي الواقع ليس هناك فرق بين الحركات الأصلية والحركات الفرعية، أو بين الحركات وهذه الأحرف إلا في الكم الصوتي أما في الكيف فهي لا فرق بين هذه وتلك، فالحركات "الكسرة، الضمة، الفتحة" أصوات مد قصيرة والحرف أصوات مد طويلة، فهذه المعاني الإعرابية كلها ضمة وكسرة وفتحة تكون في الأسماء وحدها، أما الأفعال فلا تؤديها إحدى هذه الوظائف ولا تعبر عن معنى من المعاني الإعرابية المعروفة، فلا يمكن أن يكون الفعل مسندا إليه ومضافا إليه والأسماء هي التي تتغير أواخرها لا الأفعال والأدوات، ومن هنا نستطيع أن نقسم الكلمات إلى قسمين :المعرب والمبني [1].

(1)- ينظر المهدي المخزومي : في النحو العربي، نقد وتوجيه ، ص 67-68

خـاتمة :

إن هذه الدراسة وان كانت موجزة تعد نقطة من بحر تحمل في ثناياها فائدة عظيمة إذ إنها تجعل من البعيد قريبا ومن القريب اقرب فمن خلال مقارنتنا للإعراب بين القدامى والحدثين وشرح أقسامه وتوضيح حركاته عند كل منهما ، أزحنا بعض التعقيدات التي تشوبه كعلم وكل المخاوف التي تعتري الدارسين له ، فكما نلاحظ أن معظم الطلبة الموجهين إلى قسم اللغة العربية وآدابها يتذمرون من هدا التخصص وينقصون من قيمته غير إن هذا العلم على العكس من دلك ، وهذا ما يشري الساحة الأدبية واللغوية في الجزائر خاصة والوطن العربي عامة وهذا ما نطمح إليه من مختلف الدراسات وبمختلف المناهج.

لقد بيّنا الأسباب التي دعت النحاة إلى اتخاذ الموقف الذي ارتضوه في تناول الظاهرة الإعرابية، واختلافهم في نظرية العامل وأثره في الإعراب، بين اتجاه يدعو إلى إبقاء العامل ويؤكد أهميته في الإعراب. وآخر يدعو إلى إلغائه ورفضه، ويبدي الآثار السلبيّة التي جلبها، وبيّنا العلاقة بين الحالة الإعرابية والعامل كما يراها اللسانيون العرب المحدثون.

فهرس الموضوعات

- مقـدمة أ– ب
- الفصـل الأول؛ مدخل إلى ظاهرة الإعراب ونظرية العامل 2–11
  - أثر الإعراب أو الحركة في المعنى 5
  - الإعراب ونظرية العامل 7
  - رأي ابن جني 8
  - ابن مضاء 9
  - ابن عباس 10
- الفصل الثاني؛ الإعراب عند القدامى، تعريفه، علاماته وأقسامه 12–34
  - تعريف الإعراب عند القدامى 13
  - عند أبي القاسم الزجاجي 14
  - عند ابن جني 15
  - عند ابن يعيش 16
- الإعراب وأقسامه عن القدامى 17
  - أقسام الإعراب عند القدامى 18
  - رأي القدامى في الإعراب 24
  - علامات الإعراب عند القدامى 29
  - علامات الإعراب عند المحدثين 30
- خاتمـــة 35– 36
- المصادر والمراجع 37–39
- فهرس الموضوعات 40

قائمة المصادر والمراجع

- القران الكريم
- **المصادر**

1–الإمام أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق (دون طبعة) (دون تاريخ) .

2–أبو بكر محمد بن عبد الله الأندلسي المعروف بابن السراج الشنتريني: تلقيح الألباب على فضائل الإعراب ،تحقيق حسن إسماعيل عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ،الطيعة الأولى (دون تاريخ) .

3–أبو الفتح عثمان بن جني . الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المجلد الأول منشورات محمد علي بيضون (لنشر كتب السنة والجماعة)، دار النشر العلمية بيروت، لبنان (دون طبعة)(دون تاريخ)

4– أبي القاسم الزجاجي (المتوفى سنة 337ه)الإيضاح في علل النحو تحقيق مازن لمبارك،دار العروبة (دون طبعة)(دون تاريخ).

5–أبي عثمان بن بحر الجاحظ –الحيوان ،تحقيق عبد السلام هارون ،طبعة الحلي(سنة1901)،الجزء الأول.

6– إبن مضاء القرطبي (المتوفى 592)الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف،دار المعارف ،(دون طبعة)(دون تاريخ)

7–إبن منظورلسان العرب ،ضبط خالد رشيد القاضي،دار صبح إيديو سوفت الطبيعة الأولى (1427ه –2006م)،الجزء التاسع.

8–إبن يعيش= شرخ المفصل، إدارة الطباعة المنيرية(دون طبعة)(دون تاريخ)الجزء الأول،والرابع و السابع.

9–عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (المتوفى 760هـ) مغني اللبيب و بهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير ،دار الفكر للطباعة و النشر ن(دون طباعة)(دون تاريخ)

10–عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري. شذور الذهب دار الفكر للطباعة و النشر ،الطبعة الأولى (1414هـ –1994م) الطبعة الثانية (1419هـ–1998م)

ب– المراجــع

1–أحمد سليمان ياقوت /ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر(دون طبعة) (دون تاريخ)

2– إبراهيم مصطفى/إحياء النحو،الطبعة الثانية (1413هـ–1992م)

4– بكري عبد الكريم /أصول النحو العربي في ضوء مذهب إبن مضاء القرطبي،دار الكتاب الحديث،الطبعة الأولى سنة1999م

5– تمام حسان /اللغة العربية معناه و مبناه ، الطبعة الثانية سنة1979م.

6– محمد حماسة عبد اللطيف /العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث،دار الفكر العربي(دون طبعة)(دون تاريخ).

7– مهدي المخزومي /في النحو العربي نقد و توجيه ، دار الرائد العربي بيروت،لبنان، الطبعة الثانية(1406هـ–1986)

8– مهدي المخزومي/في النحو العربي قواعد و تطبيق ،دار الرائد العربي بيروت ،لبنان، الطبعة الثانية(1406هـ–1986)

9– عباس حسن /النحو الوافي ،دار المعارف بمصر،الطبعة الثالثة،الجزء الأول

10- عبد السلام المسدي/ العربية و الإعراب ،مركز النشر الجامعي تونس الطبعة الأولى (سنة 2003م).

11- عبد القهر الجرجاني/دلائل الإعجاز في علم المعاني،تحقيق سعد كريم الفقي ،دار اليقين،الطبعة الأولى(1422هـ-2001م).